## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٤٨٥ | ١٤٩٠ |
| اليورو | ١٨٤٥ | ١٨٥٥ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٦٨٠ | ٢٦٩٠ |
| الدينار الاردني | ٢٠٦٥ | ٢٠٧٥ |
| الدرهم الاماراتي | ٤٢٥ | ٤٣٥ |
| الريال السعودي | ٣٨٠ | ٣٨٥ |
| الليرة السورية | ٢٦,٥ | ٢٨ |

## سوق الذهب والفضة

| المعدن | سعر البيع | سعر الشراء |
|---|---|---|
| ذهب عيار ٢٤ | ١٤٠,٠٠٠ | ١٣٥,٠٠٠ |
| ذهب عيار ٢١ | ١٣٠,٠٠٠ | ١٢٥,٠٠٠ |
| ذهب عيار ١٨ | ١١٥,٠٠٠ | ١١٠,٠٠٠ |
| ذهب عيار ١٤ | ٧٥,٠٠٠ | ٧٠,٠٠٠ |
| ذهب عيار ١٢ | ٥٤,٠٠٠ | ٤٩,٠٠٠ |
| الفضة | ١٧٥٠ | ١٥٠٠ |

# فُقاعـــة البورصات العربيـــة

*د. ابوخولة

غالبا ما تعتمد الاقتصاديات النامية على المصارف كمصدر أساسي لتمويل المؤسسات، لكن هذا المصدر غير كاف ويحتوي على مخاطر كبيرة أهمها زيادة ثقل الدين عند ارتفاع أسعار الفائدة. على هذا الأساس، اضطرت الدول العربية إلى إنشاء بورصات كأسواق لرأس المال توفر بديلا لإقراض المصارف. ويتم هذا سواء بإصدار المؤسسات الأسهم التي تجعل من صاحبها شريكا في رأس مال و/أو إصدار سندات يحصل مشتريها على سعر فائدة محدد مسبقا.

بقيت البوصات العربية في حالة ركود كبير حتى سنة ٢٠٠٣، حيث بقيت القيمة السوقية للشركات المدرجة اقل من ٥٠٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول العربية غير النفطية (مصر، المغرب، تونس، لبنان، الجزائر...). ومثلت الأردن الاستثناء الوحيد بنسبة تفوق ١٠٠٪ (١١١,٢٪ تحديدا)، مع دول نفطية صغيرة مثل قطر، الكويت والبحرين.

يعزى فشل الدول العربية غير النفطية، باستثناء الأردن، في تطوير البورصة إلى عدة عوامل هيكلية، أهمها: (أ) هيمنة المصارف على هذه المؤسسة حيث أن معظم الشركات المدرجة تنتمي إلى هذا القطاع، والتي ترى في أسواق رأس المال منافسا لنشاطها، (ب) هيمنة ثقافة الشركات العائلية في المجتمع التي لا تقبل بشروط الإفصاح " "Disclosure" والشفافية "Transparency" المعمول بها في البورصات، و(ج) عدم توفر إطار قانوني وشفافية تجلب ثقة المستثمرين.

لكن وبالرغم من هذه العوائق الهيكلية، حصلت زيادة خيالية لأسعار الأسهم في البورصات الخليجية وبعض الدول الأخرى مثل الأردن ومصر، وهي زيادة لا تمت بصلة لنسب زيادة أرباح الشركات المدرجة. زاد مؤشر سعر الأسهم خلال ٢٠٠٣ بنسبة ١٠١,٧٪ في بورصة الكويت، بـ ٦١,٧٪ في عمان، و بـ ٥٤,٨٪ بالدوحة وبـ ٥٣,٩٪ ببورصة الدار البيضاء. وتواصلت الزيادة المبالغ فيها خلال ٢٠٠٤ وحتى صيف ٢٠٠٥، كيف نعرف أن زيادة الأسعار مبالغ فيها ؟ بمتابعة مؤشري: (١) السعر العادل للأسهم و (٢) مضاعف سعر السهم.

يتم احتساب "السعر العادل للسهم" بالرجوع للمعلومات المتوفرة عن نشاط الشركة المدرجة وأرباحها، ومن ثم فهو يعطي السعر الذي من المفترض أن يتم به التداول في البورصة لو كانت تعمل بصفة طبيعية.

من أمثلة ذلك الدراسة التي أصدرتها "شعاع كابيتول" (موقع www.shaacapital.com) بتاريخ ٢٨ ايلول ٢٠٠٥، والتي تُبين أن السعر العادل لسهم شركة اعمار للعقارات بدبي لا يتجاوز ٢٠ درهما مقابل سعر ٢٦ درهما للتداول في البورصة آنذاك. وقد أدى نشر الدراسة إلى هبوط فعلي في سعر سهم شركة اعمار ولعدة أيام.

أما مضاعف سعر السهم (أو نسبة (P/E)، فيتم احتسابه من خلال قسمة سعر الإغلاق على ربحية السهم، أي المبلغ الذي سيدفعه المستثمر في البورصة للحصول على وحدة نقدية واحدة من الأرباح (دينار واحد...). لا يتجاوز هذا الضعف ١٥ مرة في البورصات المتطورة و ٢٠ مرة في البورصات الصاعدة لدول جنوب شرق آسيا، بينما وصل في شهر آيار ٢٠٠٥ إلى ٣٤,٤ في السعودية، ٣٩,٢ في الإمارات، و ٣٦,٣ في قطر.

من الواضح إذن حصول فُقّاعة، أي أن الزيادة في الأسعار غير مبررة، و أن المستثمرين في البورصة يقبلون بالشراء فقط لانهم يعتقدون أن الأسعار سترتفع أكثر في المستقبل. وهذا الأمر غير قابل للديمومة، بحيث يصبح انفجار الفقاعة في المستقبل مسألة وقت لا غير.

بدأت بعض الإجراءات التصحيحية منذ الصيف الماضي، لكن انفجار الفُقّاعة لم يحصل إلا يوم الثلاثاء ١٤ مارس الماضي، حيث تراجعت الأسواق الخليجية والمصرية بصفة حادة، وخسر سوق الأسهم السعودية ٢٦٠ مليار دولار وفقدت الأسهم القطرية ٢٠٪ من قيمتها...

وجه هذا التصحيح الضروري والمعروف مسبقا للذين يتابعون المؤشرات آنفة الذكر ضربة قوية لصغار المستثمرين البسطاء. ونتج عن هذا ضغط كبير على صُناع القرار للتحرك. لكن هكذا تدخل قد يسيء للوضع أكثر مما يفيد، لأن التاريخ يؤكد أن تدخل الهياكل الرسمية بهدف السيطرة على الأسواق لا يجدي نفعا، وغالبا ما يؤدي إلى كوارث. في نهاية العشرينيات من القرن الماضي تدخل المصرف المركزي الأمريكي بهدف التعامل مع البطالة فحول حالة الركود إلى انهيار اقتصادي كبير. وفي نظام سعر الصرف الثابت، خلال العقود الخمسة الماضية، حاولت العديد من المصارف المركزية التدخل ببيع مخزونها من العملات الأجنبية للدفاع عن العملة الوطنية، فخسرت مخزونها دون أن تنقذ العملة.

الحقيقة أن علم الاقتصاد قد حقق تقدما مذهلا خلال العقود الخمسة الماضية مما ساعد على سيطرة أفضل على الوضع بدليل أن صدمة النفط في بداية السبعينيات من القرن الماضي لم تُحدث أزمة شبيهة بما حصل عام ١٩٢٩، وبدليل أن الارتفاع الأخير في سعر النفط لم يؤد إلى حالة الركود والتضخم التي عرفناها عقب عام ١٩٧٣,

مع هذا كان الرد على الانهيار الآخر غير مناسب، حيث جاءت القرارات الرسمية الأخيرة في شكل السماح للمقيمين بشراء الأسهم في السعودية ورفع سقف الاقتراض من البنوك بهدف شراء أسهم في بعض الدول الأخرى. كما حاول بعض أهل الخير التدخل لعل أشهرهم الأمير الوليد بن طلال الذي وعد باستثمار أكثر من ملياري دولار في السوق السعودية. لكن هذه قيمة صغيرة في سوق خليجية أصبحت مندمجة، حيث تُقدر الأموال التي تدار الآن بالبورصات الخليجية بحوالي ألفي مليار دولار يستثمرها ما يزيد عن خمسة ملايين من الأفراد. كما قررت عديد الدول إرجاء الإصدارات الأولية. وتم إعفاء مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية من منصبه بعد اتهامه بغض النظر عن صفقات وهمية أدت إلى الانهيار...

لكن الحقيقة هي أن الأسواق العربية تشكو ضعفا كبيرا من عدم تطبيق شروط الاستقلالية والشفافية وعدم مصداقية الرقابة. هذا الضعف أدى إلى تضارب في المصالح حيث يكون عضو مجلس إدارة الهيئة الرقابية مستثمرا أو مسؤولا عن شركة مدرجة في السوق، وهي وضعية غير مسموح بها إطلاقا في أسواق الدول المتقدمة. وأدى هذا الضعف إلى رفض "المستثمرين المؤسسيين" العالميين دخول السوق بما يجلبه ذلك من فوائد نتيجة الأموال الضخمة التي يديرونها، والطريقة المدروسة التي يستثمرون على أساسها، ولفترات طويلة، حيث لا تتجاوز مشاركة رأس المال المؤسساتي العالمي حدود ١٠٪ في الأسواق الخليجية المفتوحة، مقابل ٨٠٪ في الأسواق الدولية.

على هذا الأساس، ستبقى الأسواق العربية إما مفتوحة يتلاعب بها كبار المضاربين في السوق وتنهار بصفة دورية في عمليات تصحيحية، وإما راكدة لا تلعب الدور الذي بمقدورها أن تلعبه بتوفير تمويل سليم للاقتصاد.

(❖) باحث أكاديمي تونسي في اقتصاديات التنمية، وخبير سابق بصندوق النقد الدولي بواشنطن
(بريد إلكتروني: Abu1010@hotmail.com)

### من الفقراء في العراق..؟

# بيانات تحديد الفقر في العراق غير متطابقة

بغداد/ محمد شريف ابو ميسم

من بين المعايير المعتمدة عالمياً في تحديد الفقر ثمة معيار يضع الاشخاص الذين دخلهم دولار واحد في اليوم الواحد ضمن خط الفقر.. على اعتبار ان الدولار الواحد لا يحقق الحد الادنى من مستوى المعيشة وفي العراق لا توجد معلومات كافية عن الفقر بحسب ما معلن من الجهات الرسمية، وذلك لعدم وجود بيانات شاملة يمكن ان تعتمد بشكل علمي لتحديد خط الفقر، بيد ان المشاهدات والمؤشرات الواقعية تشير الى حالة من الفقر الواسع الانتشار في عموم محافظات العراق.. وبحسب المعلومات المعلنة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فان ربع السكان تقريباً يعتمدون الى حد كبير على الحصص الغذائية الشهرية او ما يعرف بالحصة التموينية، الا ان معلومات برنامج الغذاء العالمي تشير الى ٥٤٪ من العوائل العراقية تعيش تحت مستوى خط الفقر بوجود البطاقة التموينية، اذا علمنا ان الانسان البالغ يحتاج الى غرام واحد من البروتين لكل كيلو غرام من وزن الجسم ويحتاج الى ٢٨٠٠ – 3200 سعرة حرارية يومياً، وهذه المستويات لا توفرها البطاقة التموينية لهذا العوائل.. اذ انها توفر ٨١٪ من السعرات الحرارية فقط و٥٠٪ من الفيتامينات و٢٩٪ من الحديد، وهذه الارقام تعكس اسباب التدهور في معدلات الصحة العامة، اذ تشير المعلومات التي افرزتها المرحلة الماضية الى النتائج في الميدان الصحي هي من اسوأ نتائج المنطقة واقل بكثير من مستويات بلدان ذات دخل مشابه.. فسوء تغذية الاطفال على من مثيلاته في البلدان ذات الدخل المتوسط، ومعدل وفيات الرضع سجل ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الحصار الاقتصادي ويبلغ حالياً (١٠٢) وفاة لكل الف ولادة صحيحة ويقال ان هذا المعدل مشابه لما تظهره بلدان افريقية في جنوب الصحراء الكبرى..

أما المجال التربوي فهو ليس افضل حالاً من المجال الصحي، اذ تشير المعلومات الى تدهور كبير في هذا المجال منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وتسعى الدولة جاهدة لتحسين الوضع التربوي اذ رصدت له تريليوني دينار خلال موازنة العام الماضي.

ولا تقتصر مؤشرات الفقر على تردي المستويات الغذائية والصحية والتربوية وحسب، انما تمتد لتشمل الوضع الاسكاني ايضاً فكما هو معلوم فان العراق بحاجة الى اكثر من مليون وحدة سكنية لمعالجة ازمة السكن، ناهيك عن رداءة مقومات السكن للكثير من الوحدات السكنية المستغلة حالياً، مع عدم امكانية امتلاك السلع المنزلية وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الاجتماعية الصعبة كالمرض والبطالة والازمات.. ومن هنا فان معياراً حقيقياً عن مستوى الفقر في العراق لم يتوفر بعد جراء حالة عدم الاستقرار التي تعصف بالبلاد خلال السنوات الاخيرة الماضية..

فهنالك ارقام لمستويات الفقر تشير الى ٦٠٪ من المجتمع العراقي كما اقرت بذلك استراتيجية التنمية الوطنية بينما تشير تقديرات وزارة التخطيط الى ٢١٪ من العوائل العراقية التي يكون دخل الفرد فيها اقل من دولار واحد يومياً.. وقد رصدت الحكومة العراقية مبلغاً قدره (٥٠٠) مليار دينار عراقي (٣٤٠ مليون دولار) لتنفيذ برنامج شبكة الحماية الاجتماعية ضمن موازنة عام ٢٠٠٦ لمساعدة العوائل الاشد فقراً على تجاوز الآثار الجانبية للتحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

يشير البحث الذي قدمته السيدة ليلى كاظم (مدير عام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) في ندوة اصلاح اسعار المشتقات النفطية التي اقامها المركز العراقي للاصلاح الاقتصادي في كانون الثاني/٢٠٠٥ الى ان هنالك فئات معرضة لصورة خاصة لمخاطر الفقر والعزلة الاجتماعية، مثل النساء المعيلات لأسرهن والمسنين العاجزين عن مغادرة مناطق سكنهم ولديهم دخل ثابت لا يجاري وتيرة ارتفاع الاسعار، والرجال العاطلين عن العمل والعاجزين عن اعالة عائلاتهم وافراد الجيش والشرطة السابقة والافراد المتضررين (المعوقين والارامل والايتام) الذين يبلغ دخلهم الشهري اقل من مستوى الجداول التي اقرتها شبكة الحماية الاجتماعية، وهي (٥٠) الف دينار لشخص في حالة انعدام الدخل وتصل الى (١٢٠) الف دينار لعائلة مكونة من ستة افراد فاكثر..

الغريب في الامر ان بعض المواطنين ممن التقيناهم لم يكن لديهم ادنى فكرة عن هذا البرنامج فالمواطن (جبار عطية) يعمل حارساً ليلياً في احدى مدارس منطقة العبيدي قال: عائلتي مكونة من تسعة افراد نعيش في المدرسة منذ اكثر من عشر سنوات وراتبي الآن (١٠٠) الف دينار، ولا اعلم عن هذا الذي تتكلمون عنه ومن هم الذين يمكن ان يمنحونا الاعانة.. بينما قالت الحاجة (منسية ايلوي) ٧٥ عاماً: جميعنا فقراء ونستحق المساعدة، فأنا اعيش مع ولدي المعاق في الحرب العراقية الايرانية وهو غير قادر على العمل، واحفادي يبيعون (قناني الغاز) في الشوارع ولم اسمع عن هذا الذي تتكلمون عنه.. اما المواطن (محمد جابر) تولد ١٩٦٣ ويحمل بكالوريوس تربية رياضية فقد عبر عن استغرابه جراء ما يتقاضاه من راتب بعد ان حصل على وظيفة مدرس قبل اكثر من عام حيث يتقاضى (١٥٧) الف دينار وله خمس بنات حيث يقول: ليس من المعقول ان اعرض نفسي لمخاطر الطريق في هذا الوضع الامني المتدهور لاصل الى مدرستي التي تقع في منطقة غير آمنة واستهلك نصف ما اتقاضاه على اجور المواصلات بينما يمكن ان احصل على (١٢٠) الف دينار وانا جالس في منزلي.. ان هنالك خللاً واضحاً في تقييم رواتب الموظفين واذا لم يتم تصليح هذا الخلل، فان الكثيرين سيفضلون برنامج شبكة الرعاية الاجتماعية.. بينما يرى المواطن باسم جميل في مبلغ الـ (١٢٠) الف دينار لعائلة مكونة من ستة افراد او اكثر، رقماً رمزياً امام الارتفاع المتواصل في اسعار السلع والخدمات، وهذا الرقم لا يغني ولا يسمن من جوع على حد قوله..

# الحكومة الليبية تستحدث سوقا للأوراق المالية

طرابلس/ ا ف ب

وافقت الحكومة الليبية على استحداث سوق للأوراق المالية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وحددت الحكومة في قرارها الذي اتخذته النظام الأساسي للسوق والذي ينص على تهيئة مناخ استثماري للأوراق المالية ويشجع الليبيين على الادخار وتوجيه استثماراتهم إلى القطاعات الاقتصادية ذات العائد الأكبر للفرد والمجتمع.

يشار إلى أن ليبيا كانت قد استحدثت سوقا صغيرا للأوراق المالية منذ سنتين تقريبا أوكل إلى المصرف المركزي إدارته ثم أصبح تابعا لوزارة الاقتصاد.

وتمكن السوق من طرح وتداول أسهم عدد محدود من الشركات والمؤسسات الحكومية.

وتتزامن هذه الإجراءات مع طرح أكثر من ٣٧٥ شركة مملوكة للدولة للخصخصة لتمليكها عن طريق المشاركة الجماعية أو بالمشاركة مع مستثمر أجنبي على امتداد خطة طويلة الأمد حتى عام.

# توقعات بانخفاض أسعار النفط العام المقبل

كراكاس/ رويترز

قال وزير الطاقة الفنزويلي رافائيل راميريز: إنه ليس لدى منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" ما تفعله في الوقت الحالي لتهدئة أسعار النفط العالمية لأن السوق تتأثر بمخاوف تتعلق بطاقات التكرير والعوامل السياسية.وتوقع راميريز أن يواصل سعر النفط ارتفاعه. لكن محللين توقعوا في استطلاع لرويترز انخفاض متوسط أسعار النفط العام المقبل ليصبح أعلى قليلا من ٥٨ دولارا للبرميل بانخفاض أكثر من ١٠,٥٠ دولارات عن مستواه في الأسواق.

ووصل سعر برميل النفط الأميركي الخفيف في نيويورك ٦٨,٥٢ دولارا بانخفاض ١,٥٤ دولار عن إغلاق يوم الجمعة الماضي.

أما بالنسبة لهذا العام فتوقع محللون أن يكون متوسط سعر البرميل ٦٤,٠٤ دولارا ارتفاعا من ٦٠,٧٧ دولارا في استطلاع آخر أجرته رويترز في أوائل الشهر الماضي.ومنذ بداية العام الجاري بلغ متوسط سعر الخام الأميركي ٦٥,٥١ دولارا. وسجل الخام الأميركي أعلى مستوياته عند ٧٥,٣٥ دولارا للبرميل في ٢١ نيسان بينما سجل مزيج برنت مستواه القياسي في ٢ أيار الجاري عند ٧٤,٩٧ دولارا.

# شركات كويتية تمول مشروع رصيف بحري بمصر

الكويت/ الوكالات

وقعت شركتان كويتيتان عقدا مع وزارة النقل المصرية لتمويل إقامة رصيف بحري ضخم في ميناء دمياط شمالي مصر على البحر المتوسط.وتتولى شركتا رابطة الكويت والخليج للنقل، ومجموعة عارف للاستثمارات التمويل والإشراف على إقامة الرصيف الذي سيكون الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط. وأوضح رئيس مجلس إدارة مجموعة عارف علي فهد الزميع، أن عملية إنشاء الرصيف ستتم على أحدث مستوى بالتعاون مع الخبرة الأجنبية وبشكل متقدم في كل المجالات.من ناحيته قال رئيس مجلس إدارة شركة رابطة الكويت والخليج للنقل، إن المشروع يعد من أكبر المشروعات في مجال الموانئ البحرية على مستوى العالم من حيث حجم الاستثمار فيه، مشيرا إلى أن الرصيف سيستقبل نحو أربعة ملايين حاوية في غضون خمس سنوات.وذكر أن تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع سيتم خلال عامين ونصف على أن يتم تشغيله بالكامل في العام ٢٠٠٩,

# لامي يحذر من جمود منظمة التجارة العالمية

برلين/ رويترز

حذر مدير التجارة العالمية باسكال لامي من أن المنظمة مهددة بفترة جمود إذا فشلت في التوصل لاتفاق تجارة حرة هذا الصيف.وقال لامي في تصريحات لصحيفة زودويتشه تسايتونغ الألمانية، إنه لا يزال على ثقته بإمكانية إنهاء جولة مفاوضات الدوحة بنجاح. لكنه حذر من مخاطر الفشل على المنظمة المهددة بالجمود.

وأشار إلى أنه ينبغي إيجاد حل للرسوم الجمركية لتجارة المنتجات الزراعية والصناعية بحلول منتصف حزيران المقبل.

وأوضح مدير المنظمة أن مفتاح التوصل لاتفاق بأيدي الأطراف المختلفة، وحث الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول النامية على التحرك بجدية لتحقيق انفراجة.يُذكر أنه رغم مرور أكثر من مهلة لم يتم التوصل لاتفاق، وربما تنهار جولة الدوحة من المحادثات التجارية العالمية ما لم يتسن للمنظمة تحقيق انفراجة قبل نهاية تموز.